

العرب الذين سيتمتعون بجميع الحقوق كما يتمتع العرب في اسرائيل اليوم»^(٣٣). ويبدو أن موقف حيروت هذا انما ينبع من ايدولوجيتها الثابتة بشأن توحيد أجزاء «أرض - اسرائيل» واقامة اسرائيل الكبرى، أكثر مما ينبع من اهتمامها بحل قضية اللاجئين، خصوصاً وإن الرهان الأكبر لدى زعماء هذه الحركة، يتمثل بالاعتماد على أن سابقة «هرب» السكان العرب سنة ١٩٤٨ ستكرر عند احتلال المناطق الفلسطينية الأخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة. أي أن موقف حيروت هذا لا يعبر في حد ذاته، عن اهتمام متزايد بإيجاد حل لمشكلة اللاجئين، وانما يعتبرها مسألة ثانوية يمكن حلها، في أسوأ الأحوال بالنسبة لاسرائيل، بواسطة منح السكان العرب في هذه المناطق حقوقاً من الدرجة الثانية، كما هي الحال مع العرب في اسرائيل. وقد حافظت حيروت على موقفها هذا، داعية الى معارضة كل مبادرة من جانب اسرائيل تتضمن تقديم أي تنازل من شأنه أن يوهن حلاً لمشكلة اللاجئين، سواء تمثل ذلك في السماح بعودة جزء منهم أو في دفع تعويضات لهم.

وقد قوبل موقف حيروت هذا بمعارضة شديدة من جانب أعضاء مباي الذين كان يمتلكهم الخوف من الخطر الديموغرافي الذي يحمله هذا الحل للمشكلة في حال تحقيقه. وحسب قول النائب دافيد هكوهين (مباي) يجب عدم القبول أبداً بعودة اللاجئين، كما إن احتلال مناطق إضافية ليس هو العامل المساعد في إيجاد حل لمشكلتهم. فعندما يستفحل العداء لاسرائيل في جميع الدول العربية المجاورة لها، لا تكون ثمة حاجة لاضافة مناطق أخرى اليها والتحدث حول الحدود التاريخية. وليس قيام اسرائيل مرهون بتوسيع مناطقها^(٣٤). كما أن مراهنة حيروت، بحسب رأي هكوهين، على «هرب العرب» من المناطق التي ستحتلها اسرائيل، كما حدث سنة ١٩٤٨، هي مراهنة فاشلة «لأن أحداً منهم لن يهرب. وماذا سنفعل عندئذٍ بثمانسة ألف عربي جديد سينضمون الى الدولة. وكيف سنواجه المشكلات الأمنية والاقتصادية الناجمة عن ذلك وكيف ستحل المشكلة الديموغرافية المتعلقة بنسبة الولادة بين العرب، التي تزيد كثيراً عن نسبتها لدينا... انني متأكد من أنه حتى أولئك الذين كانوا يؤيدون دول ثنائية القومية، باتوا غير راغبين بها الآن»^(٣٥).

وإذا كان الجانب الديموغرافي أساس الخلاف بين موقف مباي وحيروت من مسألة ضم اللاجئين الفلسطينيين الى اسرائيل بعد قيامها، فإن هذا لم يمنع اجماع الحزبين على رأي واحد يقول برفض عودتهم الى فلسطين ورفض أية حقوق سياسية لهم. وفي الوقت الذي كانت الدوائر الاسرائيلية الرسمية تروج فيه لاعتبار قضية طرد اللاجئين الفلسطينيين وكأنها عملية «استبدال» لهم بيهود الدول العربية الذين قدموا الى اسرائيل، كانت بعض الفئات في حزب مباي تطعن حتى في «واقعية» هذا الادعاء، معتبرة أن المسألة لا تتعدى كونها «انتقالاً عادياً» للفلسطينيين من مكان الى آخر «في وطن الاسلام، وطن الحضارة العربية واللغة العربية»^(٣٦). أما نواب حيروت، فقد اعتبروا أن السماح بعودة اللاجئين جميعهم أو حتى جزء منهم، كما اقترحت الحكومة الاسرائيلية أمام لجنة التوفيق سنة